عيسى الكندري مترئسا جانباً من الجلسة

النائب الأول ملوحا للحضور لدى دخوله

تزكية النائب خلف دميثير لعضوية لجنة التحقيق في تداعيات الأمطار بعد استقالة الحميدي السبيعي

الحكومة تلجأ إلى طلب ميزانية تعزيزية لمعالجة مشكلة تطاير الحصى

الخالد: قدمنا قروضا لـ 106 دول خلال 57 سنة.. وموجودات الصندوق الكويتي للتنمية حالياً 5 مليارات دينار

عاشور: آن الأوان لفتح ملف الهبات التي يقدمها صندوق التنمية بعد أن أصبح مجموعها أكثر من ميزانية الدولة

مشاورات نيابية

الدلال خلال مداخلته

- **الشاهين: يجب أن تخضع القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للمراقبة لإنفاق الأموال في الاتجاه الصحيح**
- **الدلال: المبارك أبلغني أنه لا يوجد مانع من طلب ميزانية تعزيزية إذا لم توجد ميزانية لعلاج هذه المشكلة**
- **الدقباسي: النظام الانتخابي في الكويت مقلوب ولا يحقق العدالة وأشبه بنظام جنوب إفريقيا أيام التمييز العنصري**
- **خليل الصالح : يا وزير المالية إذا أنت ساكت على ما يحصل في الجمارك فانت مساءل سياسيا أمامي وتتحمل المسؤولية**
- **فيصل الكندري: أؤجل التعقيب على إجابة وزير النفط على سؤالي للأسبوع المقبل لمناقشته معه على منصة الاستجواب**

استجواب على اية اعمال تنفيذية تختص بها وزارة بعينها او اي عمل وزير في وزارته وهذا قرار المحكمة الدستورية».

ولفت الى أن «المسؤولية السياسية لدى مجلس الامة انما تقع على الوزراء فرادى اذ ان تطبيقات المحكمة الدستورية في تفسير نصوص الدستور واضحة في اختصاصات سمو رئيس مجلس الوزراء ومنها هذا الاستجواب الذي تقدم فيه المستجوب».

«ذلك يتكلم عن اعمال تنفيذية ليست من اختصاص رئيس الوزراء وانما هي من اختصاص وزراء آخرين» مشيرا الى ان المحكمة الدستورية اكدت أن تعدد الوزراء المسؤولين عن عمل معين لا يبرر اللجوء الى استجواب رئيس الوزراء انما يسأل كل وزير في حدود اختصاصه الدستوري ولا يتعدى ذلك الى الدخول في مجلس الوزراء. واشار الى وجود عدة مثالب دستورية في صحيفة الاستجواب ما ادى الى ضرورة طلب الإحالة الى اللجنة التشريعية البرلمانية للوقوف عليها.

شعيب المويزري في نقطة نظام: لا يوجد مبرر من التوجه لاقناع الناس بان استجوابي غير دستوري فهو دستوري ويحمل قضايا تتناسب مع السياسة العامة التي هي من اختصاص رئيس الوزراء واترك الحكم للشعب الكويتي. الرويعي والحريص يتحدثان تأييدا لإحالة استجواب رئيس الوزراء الى اللجنة التشريعية وعبدالكريم الكندري والعدساني معارضين.

رياض العدساني: إحالة استجواب رئيس الوزراء إلى التشريعية غير دستوري وغدا سيقال لنا لا يجوز استجواب نائب رئيس الوزراء وتقتصر المساءلة فقط على استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة...أطلب من النواب عدم التصويت على طلب رئيس الوزراء بإحالته إلى التشريعية.. والحكومة تهيمن على المجلس وهناك تعارض مصالح في تصويت الحكومة على الطلب.

مبارك الحريص مؤيداً لإحالة الاستجواب إلى «التشريعية»: من حق رئيس الوزراء التوجه إلى اللجنة التشريعية البرلمانية لفحص توافر الشبهة الدستورية من عدمها فيما يتعلق باستجوابه...«الحريص يعرض أسماء النواب الذين وافقوا على اللجوء للتشريعية سابقا »..لا يوجد نص يحذر من الإحالة للتشريعية والمجلس سيد قراراته ..مقدم الاستجواب الموزيري كان أحد الموافقين على إحالة استجواب وزير للجنة التشريعية ..من باب الإخلاص لسمو الأمير علينا أن نمتثل إلى توجيهاته التي قالها في النطق السامي وفي اللقاء الخاص مع سموه عندما شدد على التصدي ضد التعسف في استخدام الأداة الدستورية...ما قدمه المويزري في هذا الاستجواب مناكفة لتوجيهات سمو الأمير.. المويزري في 2012 عندما كان وزيرا ذهب إلى عدم تقديم استجواب إذا كانت هناك لجنة تحقيق تحقق في القضية التي وردت في المحاور وكان يفترض أن يلتزم بذلك خاصة مع وجود لجنة تحقيق.

عبدالكريم الكندري معارضا الإحالة للتشريعية: التصويت على الإحالة يعني إشراك الحكومة عبر 16 صوتا بتقرير مصير الاستجواب وهذا التفاف على الدستور فيما يخص الاستجوابات.

عودة الرويعي مؤيدا الإحالة للتشريعية: لا يوجد معارضة وإنما معترضون اختلفت مصالحهم رغم انهم تبنوا المواقف ذاتها واليوم يقفون ضدها...الجسارة على سمو الأمير والتعدي على المقام السامي أمر مرفوض وكان الأولى أن تلتزم بنطقه السامي وتوجيهاته...«عودة الرويعي يعرض فيديو لشعيب المويزري وهو يشيد برئيس الوزراء: ماذا تغيّر؟ رئيس الوزراء هو نفسه وشعيب هو نفسه».

شعيب المويزري: الأمير ذاته مصانة ولا أسمح باقحامه في قضية الاستجواب ومحشوم... وانا أشدت برئيس الوزراء عندما كان مصلحا.. والعلم عند الله إذا كان خائفا من الأغلبية آنذاك.. و أتحدى الحكومة إذا أثبتت بأني وقعت مناقصة واحدة عندما كنت وزيراً للإسكان.

مجلس الأمة يوافق على إحالة استجواب رئيس الوزراء إلى اللجنة التشريعية بموافقة 41 نائبا ورفض 20.

وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي: أطلب شطب ما قاله شعيب المويزري بأن رئيس الوزراء يخاف من «الأغلبية».

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قبل رفع الجلسة: لم أدرج قانون التقاعد المبكر في جلسة الغد بسبب سفر وزير المالية.. وسيكون مدرجا على جدول أعمال الجلسة المقبلة مع إمكانية تقديم أية تعديلات جديدة على القانون.

عقب الجلسة قال النائب محمد الدلال إن هناك توجها حكوميا لطلب ميزانية تعزيزية للإسراع في معالجة مشكلة تطاير الحصى في الشوارع. وأوضح الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك أبلغه أنه لا يوجد مانع من طلب ميزانية تعزيزية إذا لم توجد ميزانية لعلاج هذه المشكلة.

وبين أنه نظرا لأهمية معالجة موضوع تطاير الحصى وتضرر سيارات المواطنين فقد تحدث مع وزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي وقال الوزير إن هناك 3 إجراءات مطلوبة أولها أن يكون هناك ميزانية كافية لتعبيد الشوارع في أسرع وقت، والثاني إقرار ميزانية تعزيزية إذا لم تكف الميزانية الموجودة، والثالث أن تكون هناك أموال تم تحصيلها نتيجة الغرامات على المقاولين وهذ أمر سيأخذ وقتا.

وأضاف الدلال انه تحدث مع نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ثم تحدث مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وأن سمو رئيس الوزراء قال إنه لا مانع من التحرك لطلب ميزانية تعزيزية والسير في إجراءات تعجيلها لإعادة تعبيد الشوارع.

مبارك الحجرف خلال كلمته

.. والدمخي

متابعة صحافية